استهداف مقر أمني لـ «قسد» في الرقة

سوريا : النظام يستأنف قصف إدلب

قصف على إدلب

عنصر مسلح من قوات قسد

دمشق – «وكالات» : استأنف الجيش السوري قصفه في شمال غرب البلاد، فور إعلانه وقف العمل باتفاق هدنة دخل الإثنين يومه الرابع، متهما الفصائل مسلحة باستهداف قاعدة جوية تتخذها روسيا مقرا لقواتها.

وأعلنت دمشق الخميس موافقتها على هدنة في إدلب، بعد أكثر من ثلاثة أشهر من التصعيد الذي دفع بأكثر من 400 الف شخص إلى الفرار.

واشترطت لاستمرارها تطبيق اتفاق روسي تركي ينص على إقامة منطقة منزوعة السلاح في منطقة إدلب، التي تؤوي ثلاثة ملايين شخص، وتمسك هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا) بزمام الأمور فيها عسكريا وإداريا.

واتهمت قيادة الجيش السوري في بيان نشره الاعلام الرسمي «المجموعات الإرهابية المسلحة، المدعومة من تركيا» بانها «رفضت الالتزام بوقف إطلاق النار وقامت بشن العديد من الهجمات على المدنيين في المناطق الآمنة المحيطة».

وأضافت «انطلاقاً من كون الموافقة على وقف إطلاق النار كانت مشروطة بتنفيذ أنقرة لأي التزام من التزاماتها بموجب اتفاق سوتشي، وعدم تحقق ذلك، فإن الجيش والقوات المسلحة ستستأنف عملياتها القتالية ضد التنظيمات الإرهابية، بمختلف مسمياتها».

وبعد وقت قصير من بيان قيادة الجيش، اتهمت دمشق الفصائل باستهداف قاعدة حميميم في محافظة اللاذقية المجاورة لإدلب، ما أسفر عن سقوط قتلى لم تحدد عددهم وما إذا كانوا مدنيين أم عسكريين.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية «سانا» عن مصدر عسكري «قامت المجموعات الإرهابية باستهداف قاعدة حميميم الجوية بمجموعة من القذائف الصاروخية سقطت في محيط القاعدة ونجم عنها خسائر بشرية ومادية كبيرة». مشيرة إلى أن الاعتداء وقع عند الساعة الثالثة والنصف بالتوقيت المحلي.

وبعد وقت قصير، بدأت الطائرات الحربية والمروحية شن أولى غاراتها في جنوب إدلب، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن إن أولى الغارات استهدفت مدينة خان شيخون، التي نالت الحصة الأكبر من القصف منذ بدء قوات النظام تصعيدها في المنطقة.

ومنذ نهاية أبريل، تعرضت محافظة إدلب ومناطق مجاورة لقصف شبه يومي من طائرات سورية واخرى روسية، لم يستثن المستشفيات والمدارس والأسواق. كما دارت اشتباكات عنيفة تركزت في ريف حماة الشمالي بين قوات النظام من جهة وهيئة تحرير الشام وفصائل اخرى من جهة ثانية.

وبعد اشهر من القصف والمعارك، دخلت عند منتصف ليل الخميس الجمعة هدنة حيز التنفيذ، ونجحت في إرساء هدوء نسبي مع غياب الطائرات السورية والروسية عن أجواء المنطقة.

إلا انها لم تحل دون استمرار القصف البري المتبادل، والذي ادى الى مقتل مدني بنيران الفصائل الجمعة ومدنية بنيران قوات النظام الأحد.

وتبادل الطرفان الاتهامات بخرق وقف اطلاق النار الذي اتى قبل ايام فقط من احتفال المسلمين بعيد الأضحى.

وسارع نازحون فروا من مدنهم وبلداتهم هرباً من القصف خلال اليومين الماضيين إلى العودة إلى منازلهم لتفقدها، ومنهم من وجدها قد أمست ركاما.

ومنطقة إدلب مشمولة باتفاق توصلت إليه روسيا وتركيا في سوتشي في سبتمبر (ايلول) 2018، ينص على إقامة منطقة منزوعة السلاح بعمق 15 إلى 20 كيلومتراً تفصل بين مناطق سيطرة قوات النظام والفصائل. كما يقضي بسحب الفصائل المعارضة لأسلحتها الثقيلة والمتوسطة وانسحاب المجموعات الجهادية من المنطقة المعنية.

لكنّ هذا الاتفاق لم يُستكمل تنفيذه، وتتهم دمشق تركيا الداعمة للفصائل المقاتلة بالتلكؤ في تطبيقه، وإن كان نُجح في ارساء هدوء نسبي في المنطقة لأشهر عدة.

وتعليقاً على اشتراط دمشق لاستمرار الهدنة، انسحاب المجموعات الجهادية وتسليم السلاح الثقيل والمتوسط، أعلن القائد العام لهيئة تحرير الشام ابو محمد الجولاني السبت ان فصيله لن ينسحب من المنطقة المنزوعة السلاح.

وشكّك محللون قبل أيام في جديّة الهدنة وقابليتها للاستمرار، مع تكرار دمشق عزمها استعادة كافة الأراضي الخارجة عن سيطرتها.

ومنذ نهاية أبريل، تسبّبت الغارات والقصف بمقتل أكثر من 790 مدنياً خلال ثلاثة أشهر. كما قتل أكثر من ألف مقاتل من الفصائل، مقابل أكثر من 900 عنصر من قوات النظام والمسلحين الموالين لها، وفق حصيلة للمرصد.

وأحصت الأمم المتحدة منذ نهاية أبريل، 39 هجوماً ضد منشآت صحية وطواقم طبية، كما تضررت خمسون مدرسة على الأقل جراء القصف.

وتشهد سوريا نزاعاً دامياً تسبّب منذ اندلاعه في 2011 بمقتل أكثر من 370 الف شخص وأحدث دمارا هائلا في البنى التحتية وأدى إلى نزوح وتشريد أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها.

من ناحية اخرى أكدت مصادر سورية، أن مبنى الاستخبارات العسكرية التابع لقوات سوريا الديمقراطية «قسد» في مدينة الرقة شمالي البلاد، قد دُمر من جراء تفجير وقع داخله ليلة الاثنين- الثلاثاء.

وقالت مصادر محلية في الرقة، إن «ثلاثة انفجارات هزت المدينة بعد منتصف الليل، وكان أكبرها التفجير الذي وقع داخل مقر الاستخبارات العسكرية غرب مبنى المشفى الوطني وسط المدينة».

وأكدت المصادر، أن «قتلى وجرحى من عناصر الاستخبارات سقطوا في الانفجار الذي ادى لانهيار قسم كبير من المبنى»، مضيفة أن عددا من سيارات الإسعاف والمركبات التابعة لقسد توجهت إلى المكان، وتم فرض طوق أمني في المنطقة.

ووقع الانفجار الثاني جراء عبوة ناسفة قرب مبنى المشفى الوطني، فيما وقع الانفجار الثالث في محطة كهرباء في منطقة الدرعية شمال غرب المدينة.

وتشهد مدينة الرقة انفجارات متكررة تستهدف عناصر ومقار قوات سوريا الديمقراطية التي تسيطر على المدينة منذ قرابة عامين.

إسبر: سنمنع أي توغل تركي في شمال سوريا

وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر

واشنطن – «وكالات» : قال وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر، أمس الثلاثاء، إن أي عملية تركية في شمال سوريا ستكون «غير مقبولة» وإن «الولايات المتحدة ستمنع أي توغل أحادي الجانب».

وأضاف إسبر للصحفيين المرافقين له في زيارة إلى اليابان: «نعتبر أن أي تحرك أحادي من جانبهم سيكون غير مقبول».

ومضى يقول: «ما سنفعله هو منع أي توغل أحادي من شأنه أن يؤثر على المصالح المشتركة، للولايات المتحدة وتركيا وقوات سوريا الديمقراطية في شمال سوريا».

عشرات المهاجرين عالقون في صحراء تونس

«وكالات» : علق العشرات من المهاجرين غير الشرعيين في صحراء تونس، في انتظار السماح لهم من قبل السلطات العسكرية بالدخول.

وأفادت منظمات حقوقية في بيان مشترك الإثنين أن مهاجرين إيفواريين، من بينهم 11 إمرأة، إحداهن امرأة حامل، إضافة إلى ثلاثة أطفال رضع، تم إيقافهم بأحد المنازل بصفاقس، بحجة استعدادهم للقيام بعملية هجرة غير نظامية، في حين ورد في شهادتهم أنهم بصدد الاحتفال بذكرى العيد الوطني الإيفواري.

وأضاف البيان أنه جرى اقتياد هؤلاء المهاجرين نحو الحدود الليبية، ليتم تركهم في هذه الظروف المناخية القاسية.

وانتشر مقطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي يظهر هؤلاء المهاجرون وهم في منطقة صحراوية نائية يطالبون المجتمع المدني بالتدخل.

وقال رئيس منظمة الهلال الأحمر بولاية مدنين في الجنوب التونسي المنجي سليم: «نحن نقوم باتصالات مع السلطات الأمنية وليست لدينا معلومات واضحة حول وضعية المهاجرين. لكننا مستعدون لاستقبالهم في حال تم السماح لهم بالدخول».

وقالت وزارة الدفاع التونسية، في بيان لها اليوم، إنها أعادت الأحد 53 مهاجراً، من بينهم 20 سودانيا و33 إيفواريا كانوا بصدد اجتياز الحدود خلسة بالمنطقة الحدودية العازلة في بن قردان بولاية مدنين، إلى التراب الليبي.

وأضافت الوزارة أنها طلبت من المتسللين بضرورة الدخول الى تونس عبر البوابات الرسمية.

ودعت المنظمات الحقوقية ومن بينهم الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومحامون بلا حدود، السلطات التونسية بالسماح عاجلا للمهاجرين بدخول التراب التونسي حتى تتكفل بهم المنظمات الإنسانية.

الشرطة الإسرائيلية تهدم مساكن العراقيب للمرة 149

وزير فلسطيني: سندافع عن بقاء «أونروا» بوصفها عنواناً لقضية اللاجئين

الأراضي المحتلة – «وكالات»: قال وزير فلسطيني الإثنين، إن الجانب الفلسطيني سيدافع عن بقاء وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» بوصفها عنوانا لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وأكد وزير التنمية الاجتماعية احمد مجدلاني في بيان عقب لقائه مديرة عمليات أونروا في الضفة الغربية جوين لويس، أن الوكالة هي «العنوان السياسي الأساس لحق العودة وتقرير المصير للاجئين الفلسطينيين، لذلك ستدافع عن بقائها واستمرار عملها رغم الظروف الصعبة التي تمر بها القضية الفلسطينية».

وذكر مجدلاني أن الحكومة الفلسطينية تعمل على تعزيز مكانة أونروا والحفاظ على استمرارية خدماتها ووجودها من خلال حشد الدعم السياسي والدبلوماسي وضمان تصويت مريح لصالح تجديد التفويض لها في الأمم المتحدة، إضافة لبذل الجهود وتشجيع الدول المانحة والممولة لدعمها وسد العجز المالي في موازنتها.

كما أكد مجدلاني حرص وزارة التنمية الاجتماعية على تطوير وتعزيز التعاون المشترك مع «أونروا» في قطاع غزة، لتقديم الخدمات وتمكين المواطنين وتعزيز صمودهم لمواجهة الحصار الإسرائيلي الخانق على القطاع».

من جانبها، تحدثت جوين لويس عن الإجراءات التي اتخذتها أونروا لتفعيل وتطوير عملها وبرامجها المتعددة «التي من شأنها زيادة مساعدة اللاجئين الفلسطينيين».

وشددت على أن التحديات التي تواجه عمل أونروا كثيرة، مشيرة إلى أن التحدي الكبير سيكون في نهاية العام حيث التصويت لتجديد التفويض لها.

ويوم الأحد، أعلن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس دائرة شؤون اللاجئين أحمد أبو هولي أن اللجنة اعتمدت خطة للتحرك على عدة مستويات لدعم تجديد ولاية تفويض أونروا لثلاثة أعوام جدد تمتد من 2020 إلى 2023.

وأوضح أبو هولي أن التحرك الفلسطيني يستهدف «قطع الطريق على الإدارة الأمريكية وإسرائيل من تمرير مخططها لإنهاء عمل أونروا أو إلغاء تفويضها، وحشد الدعم السياسي لها بما يضمن التصويت بأغلبية مطلقة لصالح تجديد تفويضها الممنوح لها بالقرار 302».

ومن المقرر أن يتم التصويت على تجديد ولاية أونروا خلال الاجتماعات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 74 في نيويورك المقررة الشهر المقبل، ويخللها كذلك اجتماعات للجهات المانحة للوكالة الدولية.

من ناحية أخرى هدمت الشرطة الإسرائيلية، بعد ظهر الإثنين، قرية العراقيب مسلوبة الاعتراف والمهددة بالتهجير في النقب، للمرة 149، وتركتهم بلا مأوى تحت أشعة الشمس الحارقة.

ووفقا لوكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، تزامن هدم الشرطة المعززة بقوات كبيرة لمساكن أهالي العراقيب مع اقتحام وحدة «يوآف» التابعة لما تسمى «سلطة تطوير النقب» للقرية.

وأفاد عدد من أهالي القرية بأن عناصر الشرطة قامت بتفكيك خيام أهالي القرية وجرها بسيارات رباعية الدفع تابعة لوحدة «يوآف» الشرطية دون اصطحاب جرافات وآليات الهدم.

وغادرت قوات الهدم القرية بعد التأكد من هدم كل الخيام التابعة للأهالي، وإتلافها وجرها إلى خارج مسطح القرية.

من جانب آخر صدقت السلطات العسكرية الإسرائيلية الإثنين، على بناء أو تقنين ألف و529 وحدة سكنية في مستوطنات يهودية بالضفة الغربية، وذلك بعد أسبوع من سماح حكومة بنيامين نتانياهو ببناء 6 آلاف وحدة في المنطقة المحتلة.

وأشارت منظمة السلام الآن الإسرائيلية غير الحكومية، إلى أن اللجنة العليا للتخطيط بالإدارة المدنية (هيئة عسكرية تدير المناطق المحتلة)، ستناقش أمس الثلاثاء خطط بناء ألفين و430 وحدة سكنية وتقنين 4 مستوطنات لم تكن قد حصلت على تصاريح سابقة من الحكومة.

وبنيت أن المستوطنات الأربعة (جيفات ساليت وبروش في وادي الأردن، ولبي حنحال جنوب شرقي بيت لحم، وهرويح حيفري في شرق القدس) بدون تصريح، ولكنها بنيت في معظم الأحوال بدعم الحكومة والخدمات العامة، وتقع 88% من المنازل في مستوطنات يجب إخلاؤها في حال التوصل لاتفاق على أساس حل الدولتين، بحسب المنظمة.

وأعلنت اللجنة عن مشاريع لبناء ألف و529 وحدة سكنية على مراحل مختلفة، وقالت المنظمة إن «الموافقة على الخطط هو جزء من سياسة كارثية للحكومة تهدف لمنع إمكانية السلام وحل الدولتين وضم جزء أو كل الضفة الغربية».

وفي الأسبوع الماضي، صدقت الحكومة الإسرائيلية على خطة لبناء 6 آلاف وحدة سكنية في مستوطنات يهودية بالضفة الغربية، وأعطت في نفس الجلسة الضوء الأخضر لمشروع بناء 700 منزل للفلسطينيين فيما تسمى المنطقة «ج» بالأراضي المحتلة التي تسيطر عليها إسرائيل.

وتم التصديق على هذه الدفعة الأخيرة بعدما هدمت السلطات الإسرائيلية مبان فلسطينية في منطقة القدس الشرقية تقع تحت ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية، طبقا لاتفاقيات أوسلو، ويعتبر المجتمع الدولي انه لا يوجد أساس للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية وانها تمثل انتهاكا للقانون الدولي وتمثل عقبة أمام تحقيق سلام عادل ودائم.

من جهة أخرى أفاد تقرير إخباري إسرائيلي، أمس الثلاثاء، بأن قوات إسرائيلية اعتقلت الليلة الماضية 18 فلسطينيا بالضفة الغربية.

وذكرت هيئة البث الإسرائيلي، أنه «يشتبه في ضلوع المعتقلين بنشاطات إرهابية، وإرهابية شعبية، وأعمال شغب عنيفة ضد المدنيين وقوات الأمن».

ولم تذكر الهيئة ما إذا كان لأي من الموقوفين انتماءات تنظيمية.

وتعتقل إسرائيل بصورة شبه يومية فلسطينيين تصفهم بأنهم «مطلوبون لأجهزة الأمن، للاشتباه في ضلوعهم في ممارسة الإرهاب، والإخلال بالنظام العام والقيام بأعمال شغب».

هدم الاحتلال الإسرائيلي لمساكن الفلسطينيين